الى الخارج كواجب الوجود فان الدليل
الدليل الخارجي تقطع عرق الشركة عنه
لكن عنده العقل لم يمنع عن صدقه على
كثيرين والا لم يفتقر الى الدليل لاثبات
الوحدانية قال والكلي اما ذاتي الخ
اقول الكلي ينقسم الى كلي ذاتي
وعرضي لانه اما ان يكون داخلا في
حقيقة جزئياته او لا يكون فان كان
داخلا في حقيقة جزئياته فهو ذاتي ه
كالحيوان بالنسبة الى الانسان فان حقيقة
زيد وعمرو وبكر والحيوان داخل فيه
لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا
بالنسبة الى الفرس فان لم يكن داخلا
في حقيقة جزئياته بل كان خارجا
عن تلك الحقيقة فهو عرضي ه
كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه
لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر التي
هي الانسان لما مر من انه مركب من الحيوان
والناطق فقط معينين انه خارج عنه
وعلى هذا لا تكون نفس الماهية ه
ذاتية بل تكون من العرضيات لانه
يخالف الذاتي بذلك التغيير وما
يخالفه فهو عرضي وقد يقال الذاتي
على ما ليس بعرضي ح تكون الماهية
ذاتية لذ يقال ان الذاتي هو المنتسب

الى الذات فلا يجوز ان يكون الماهية
ذاتية والا لزم اتصاف الشيء الى نفسه
فهو ممتنع لانا نقول هذه التسمية
اي تسمية الماهية ذاتية ليست
بالتعوية حتى يلزم ذلك بل انما هي
اصطلاحية فلا يرد ذلك قال
والذاتي اما مقول في جواب ما هو
الخ اقول هذا شروع في بيان الكلية
الخمس اعلم ان الذاتي اما جنس او
نوع او فصل لانه ان مقول في جواب
ما هو بحسب الشركة المحضة اي
لا الخصوصية ايضا فهو جنس
كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما
هما كان الحيوان جوابا عنهما واذا
سئل عن كل واحد من الانسان والفرس
لم يصح ان يقع جوابا عن كل واحد
منهما لانه ليس بتمام ماهية كل
واحد منهما بالافراد لانك اذا
افردت الانسان بالسؤال فتقول
ما هو فجوابه ليس الا الحيوان ه
الناطق لكونه تمام ماهيته وكذا اذا
افردت الفرس بالعدل فجوابه الحيوان
الصاهل لكونه تمام ماهيته ويرسم
الجنس بانه كلي يقال عن كثيرين

لان النسبة تقتضي المغايرة بين المنسوب
والمنسوب اليه والشيء لا يغاير نفسه

اعني النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام اهـ
قدم الجنس على النوع لان الجزء مقدم على الكل
لان الجنس جزء النوع والنوع كل اهـ

Copyright © King Saud University